أوجه الاختلاف بين الشذوذ والغرابة عند المحدثين

إعداد

الدكتور

علي محمد مهيدي

تدريسي

جامعة الأنبار

كلية العلوم الإسلامية – رمادي

ملخص باللغة العربية والإنكليزية

١. بيان معنى الشذوذ والغرابة وإعطاء توضيح كافي لكل نوع منها.
٢. دراسة وبيان ما تناوله المحدثون من ذم وتنفير للأحاديث الغريبة والابتعاد عنها والاقتراب والأخذ من الأحاديث المشهورة.
٣. دراسة مسألة التفرد بكل أبعادها وتفصيلاتها، وإلقاء الضوء على أهميتها في عمل المحدثين عند الحكم على الرواة أو نقد المرويات.
٤. كذلك قدمنا في بحثنا هذا دراسة تاريخية لتطور مصطلحات علوم الحديث التي لها علاقه بالتفرد .
٥. استخلاص الضوابط التي يستند إليها النقاد في إعلال التفرد ورده أو في قبوله.
٦. كذلك كان سعي إلى الإتيان بالأمثلة التطبيقية التي تعضد أقوال وآراء المحدثين في كل مسألة.

Abstract

1. *Most of the modernized adhered to the path of Imam Al-Shafiaa into explaining the meaning of abnormal recitation.*
2. *Many of modernized were disinclining the people from talking about strangeness and desiring to talk about what is famous.*
3. *Strangeness got diverse in text*
4. *It has been indicated that the stranger has different aspects including the uniqueness of a country residents from others.*
5. *I have got a historical study as to develop terms of modern science having relation with uniqueness.*
6. *Through the research, we have made measures rules determined by the scale adhered by modern students into explaining the uniqueness.*

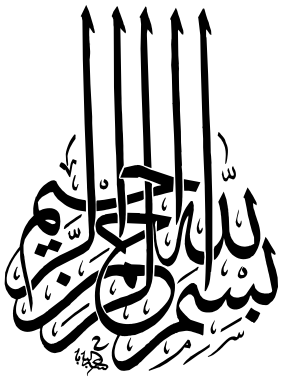

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله، وأكمل خلق الله، سيدنا محمد رسول الله، ونبي الله ومصطفاه، وعلى آله وصحبه، ومن اتبع هديه وسار على طريقه إلى يوم الدين، وبعد:

فإن علم الحديث رفيع القدر عظيم الفخر، شريف الذكر، لا يعتني به إلا كُل حبر، ولا يحرمه إلا كل غمر، ولا تفنى محاسنه على مر الدهر وكنت ممن عبر إلى لجة قاموسه، حيث وقف غيري بشاطئه، وقد قام علماء الإسلام بالتمحيص والبحث ووقفوا في الاختبار والتفتيش حتى محصوا السنة وميزوا الصحيح من غيره، فالسنة تثبت في كثير من أجزائها بأخبار الآحاد واستدعى ذلك النظر في أحوال الرواة وبيان المظاهر المختلفة للخبر، وأحواله من ناحية الصحة والحسن والضعف وما إلى ذلك.

وعلى الرغم من امتلاء كتب علوم الحديث بكثير من المسائل التي بحثها العلماء وأكثروا فيها الآراء والمناقشات إلا أن كثيراً من هذه المسائل لم يُحرر فالأقوال فيها مبعثرة والأنظار متباينة، لم تُجمع مع بعضها ولم تُنسق فيما بينها ولم تُحصر جوانب الخلاف والاتفاق فيها لذا رغبت في دراسة موضوع الغرابة والشذوذ وبيان معنى كل منها وإيراد أقوال العلماء المحدثين فيها وإعطاء كل مسألة من المسائل الحيز الكافي لتبصير الناس إلى معنى الحديث الشاذ وما هو الفرق بينه وبين الغريب لذا كان البحث يتضمن مبحثين: **الأول** تناولت فيه تمهيداً لنوع الحديث الشاذ وتعريفه واستطراد أقوال المحدثين فيه وأنواع الشذوذ.

والمبحث الثاني تضمن تمهيداً لبيان الحديث الغريب والتعريف به وذكر أقوال المحدثين الذين ذموا الغرائب ثم ما قاله العلماء المحدثين في حد الغريب وبيان وجهة نظر كل واحد منهم ثم ذكرت الخاتمة وأهم النتائج المستخلصة أسأل الله أن يوفقني في عملي هذا خدمة للسنة النبوية المطهرة وليطلع طلاب العلم على ما جمعناه من أقوال ذات فائدة عظيمة تفيد من يريد الاستفادة والتبحر في بحر السنة النبوية الشريفة والله الموفق.

المبحث الأول:

الحديث الشاذ

ويتضمن: ثلاث مطالب

المطلب الأول:

تعريف الحديث الشاذ لغةً واصطلاحاً

الشاذ لغةً: المنفرد مأخوذ من شذ يشذ شذاً أو شذوذاً وشذةٌ هو كمدهُ لا غير(١).

قال الإمام ابن حزم: إن كل من خالف أحداً فقد شذَّ عنه وكل قول خالف الحق فهو شاذ عن الحق، فوجب أن كل خطأ فهو شذوذ عن الحق وكل شذوذ عن الحق فهو خطأ(٢).

وفي الاصطلاح:

قال الإمام ابن حجر العسقلاني: الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه فالشاذ إذاً من أقسام الضعيف(٣).

(١) القاموس المحيط، باب الذال «مادة شذ»: ٣٥٤/١، وينظر: مختار الصحاح «مادة شذ» ص٣٣٢-٣٣٣.

(٢) الأحكام: ٥٧٦/٤.

(٣) نزهة النظر: ٥٠، وينظر: تدريب الراوي للسيوطي: ١٩٦/١.

المطلب الثاني:

حد الحديث الشاذ

اختلف أهل العلم في حد الحديث الشاذ، فقال الإمام الحاكم: حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع بذلك الثقة[١]، وقال الخليلي: الشاذ ما ليس له إلا إسناد واحد يشذ به ثقة أو غير ثقة، فما كان عن غير ثقة فمتروك لا يقبل، وما كان عن ثقة يتوقف فيه، ولا يحتج به[٢].

أقوال العلماء في حد الحديث الشاذ

قال شعبة: لا يجيء الحديث الشاذ إلا من رجل شاذ[٣]، وقال الإمام الشافعي رحمه الله (ت ٢٠٤هـ) (وليس الحديث الشاذ أن يروي الثقة مالم يرو الثقات، وإنما أن يروي ما يخالف فيه الثقات)[٤].

وقال الحاكم النيسابوري (ت ٤٠٥هـ): الشاذ هو غير المعلول، فإن المعلول ما يوقف على علته وأنه دخل حديث في حديث أو وهم فيه راو أو أرسلهُ واحد فوصلهُ واهم. فأما الشاذ فإنه حديث يتفرد به ثقة من الثقات وليس للحديث أصل متابع لذلك الثقة[٥]، أما الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ) فإنه لم يصرح لنا بتعريف الشاذ وإنما بوب باباً سماه (ترك الاحتجاج بمن غلب على حديثه الشواذ ورواية المناكير والغرائب من الأحاديث)[٦].

(١) معرفة علوم الحديث: ١٨٣/١.
(٢) الإرشاد في معرفة الحديث: ١٧٦.
(٣) الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين، للدكتور نور الدين عتر: ٤٩/١.
(٤) تحقيق المسح على الجوربين والنعلين: ٣٤/١. لمحمد جمال الدين القاسمي (ت ١٣٣٢هـ).
(٥) معرفة علوم الحديث: ١١٩.
(٦) الكفاية: ١٤٢.

وقال الميانشي: (ت ٥٧١هـ): هو أن يرويه راوٍ معروف لكنه لا يوافقه على روايته المعروفون[١].

وقال النووي (ت ٦٧٦هـ). فالصحيح التفصيل: فإن كان بتفرده مخالفاً لمن هو أحفظ منه واضبط كان شاذاً مردوداً، وإن لم يخالف الراوي: فإن كان عدلاً حافظاً موثوقاً بضبطه كان تفرده صحيحاً[٢]، وقال ابن دقيق العيد (ت ٧٠٢هـ): هو ما خالف رواية الثقات أو ما انفرد به من لا يحصل حاله أن يقبل ما تفرد به[٣].

ورجح الحافظ ابن كثير (ت ٧٧٤هـ) مذهب الشافعي وهو أنه إذا كان المنفرد عدلاً ضابطاً حافظاً فحدثيه صحيح، وأما إن كان المنفرد غير حافظ وهو عدل ضابط فحدثيه حسن وإن فقد الشروط فإنه مردود[٤].

وقال ابن الصلاح: (ت ٦٤٣هـ) اذا انفرد الراوي بشيء نظر فيه فإن كان مما انفرد به مخالفاً لما رواه من هو أولى منه بالحفظ أو أضبط كان به شاذاً مردوداً وإن لم تكن فيه مخالفة لما رواه غيره وإنما رواه هو ولم يروه غيره[٥].

وقال الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): فالأليق في حد الشاذ ما عرف به الشافعي، وقال في النزهة: الشاذ ما رواه المقبول مخالفاً لمن هو أولى منه[٦].

(١) ما لا يسع المحدث جهله: ١١.
(٢) تقريب النواوي بشرح تدريب الراوي للسيوطي: ١٩٥-١٩٦.
(٣) الاقتراح: ١٩٧.
(٤) نزهة النظر: ٥١.
(٥) مقدمه ابن الصلاح: ٨٦.
(٦) نزهة النظر: ٥١.

وهو الذي رجحه السخاوي (ت ٩٠٢هـ)[١]، وكذلك رجحه السيوطي في التدريب[٢] والصنعاني[٣].

قلت: وهذا الذي ذهب إليه الحاكم وغيره من إطلاق الشذوذ على مجرد التفرد فيه نظر شديد وتحقيق بعيد، وكبار أهل العلم الأتية أقوالهم، على خلافه وقبل أن نورد أقوال أهل العلم نقول قد ضمن صاحبا الصحيحين كتابيهما بكثير من الأحاديث التي تفرد بها الثقات ومن قاربهم، فتخريج البخاري ومسلم للأحاديث التي تفرد بها الثقات دليل على بطلان من مذهب الحاكم ومن سار على منهجه، اللهم إلا أن يكون اصطلاحه خاص بعدم التمييز بين مطلق الغرابة والشذوذ.

(١) فتح المغيث: ٢٢٢/١.
(٢) تدريب الراوي: ١٩٦/١.
(٣) توضيح الأفكار: ٣٧٩/١.

المطلب الثالث:

أنواع الشذوذ

الشذوذ تارة يكون في المتن وتارة يكون في الإسناد وقد يكون فيهما كليهما. ومثال للشذوذ في السند:

ما رواه سفيان بن عينية وتابعه ابن جريج وحماد بن سلمة عن عمر وابن دينار عن عوسجة عن ابن عباس: (أن رجلاً مات على عهد رسول الله ﷺ ولم يدع وارثاً إلا عبداً هو أعتقه فأعطاه النبي ﷺ ميراثه).

وقد خالفهم حماد بن زيد وهو ثقة، فرواه عن عمرو بن دينار عن عوسجة ولم يذكر ابن عباس، ولذا قال أبو حاتم: (المحفوظ حديث ابن عيينة) فحماد بن زيد من أهل العدالة والضبط ومع ذلك فقد رجح أبو حاتم رواية من هم أكثر عدداً منه[١].

ومثال الشذوذ في المتن:

حديث جرير بن عبد الحميد عن سهيل عن سعيد بن أبي سعيد عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر بريداً).

فلفظ (بريد) في هذه الرواية شاذ كما ذكر ذلك ابن حجر[٢]، فقد رواه مالك بن أنس ومحمد بن عجلان وابن أبي ذئب، ثلاثتهم عن سعيد ابن أبي سعيد المقبري عن أبي هريرة مرفوعاً: (لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر يوماً وليلة).

وبهذا اللفظ أخرجه الشيخان مما يؤكد شذوذ الرواية الأولى، ولعل الوهم في ذلك من جرير وهو ابن عبد الحميد فقد قال عنه الحافظ: (ثقة صحيح الكتاب قيل:

(١) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ٢٨٣/١-٢٨٤.

(٢) فتح الباري: ٥٦٧/٢-٥٦٩.

كان في آخر عمره يهم من حفظه). فلعله روى الحديث في الآخر من حفظه فأخطأ فيه[١].

قلت: والذي يتضح من خلال أقوال العلماء المحدثين بخصوص الحديث الشاذ هو حصول التفرد فيه وليس له متابعات، لكن إن حصل بأن يروى من طرق متعددة لا يحصل الشذوذ بذلك. بل لا بد من التفرد، والله أعلم.

(١) أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء: ١/٢٨٣-٢٨٤.

المبحث الثاني:

دراسة الحديث الغريب

ويتضمن تمهيدا وأربعة مطالب:

تمهيد:

من الأنواع الحديثية ذات الصلة بالتفرد هو الحديث الغريب وهذا النوع من علوم الحديث مبناه التفرد، وقوامه على ما ينفرد به الرواة لكن ليس كل حالة تفرد تدخل في مفهوم الحديث الغريب، إنما الغريب يخص حالة دقيقة من حالات التفرد تميزه عن غيره وتجعل له كياناً خاصاً ومستقلاً بين أنواع علوم الحديث.

وأول ما يلفت نظر الباحث في هذا النوع من علوم الحديث، كثرة الأقوال المنقولة عن أعيان المحدثين وكبار الحفاظ التي تحذر الناس من تتبع الأحاديث الغريبة والتنفير من روايتها، والحث في المقابل على مشاهير الأحاديث وما عرف منها أهل الحديث وانتشر. لذا سأعرض ما وقفت عليه من هذه الأقوال أولاً ثم نفهم المقصود منها وتوجيهها وغير ذلك:

المطلب الأول:

تعريف الغريب في اللغة والاصطلاح

الغريب في اللغة يدور معناه على البعد، والنأي، والانفراد.

قال ابن منظور: (غرب: أي تَبعُد، ويقال: اغرُب عني، أي تباعد)[١]. والغربة: والغرب: النزوح عن الوطن والاغتراب. والاغتراب والتغرب كذلك تقول منه: تغرب واغترب وقد غربه الدهر، وغريب: بعيد عن وطنه قال: وأغرب الرجل صار غريباً، وقدح غريب: ليس من الشجر التي من سائر القداح منها ورجل غريب: ليس

(١) لسان العرب: مادة «غرب» ٥٨٧/٦.

من القوم. والغريب: الغامض من الكلام، وكلمة غريبة وقد غربت[١]. وقال: وأغرب الرجل: جاء بشيء غريب وأغرب عليه وأغرب به: صنع به صنعاً قبيحاً[٢].

الغريب اصطلاحاً: هو الحديث الذي يتفرد بروايته راو واحد في أي موضع وقع التفرد فيه من السند[٣].

المطلب الثاني:

أقوال المحدثين في أحاديث الغرائب

نُقلت عن كثير من المحدثين عبارات تدعو الناس الى الاحاديث المشهورة وتبعدهم عن الغرائب من الأحاديث وتُنفر من تتبعها وجمعها والإكثار من روايتها وعدوا ذلك سبباً لترك حديث الرجل أو تضعيفه، ذلك لأن الأحاديث الغرائب مظنة الخطأ والوهم[١]، ومن هذه الأقوال: قال إبراهيم النخعي (ت ٩٦هـ): (كانوا يكرهون غريب الكلام وغريب الحديث)[٤].

وقال الإمام مالك (ت ١٧٩هـ): (شر العلم الغريب، وخير العلم الظاهر الذي قد رواه الناس)[٥]. وقال أبو يوسف القاضي (ت ١٨٣هـ): (من اتبع غريب الحديث كذب ومن طلب المال بالكيمياء أفلس ومن طلب الدين بالكلام تزندق)[٦].

وقال عبد الرزاق الصنعاني (ت ٢١١هـ): كنا نرى أن غريب الحديث خيرٌ فإذا هو شرٌ[٧].

(١) لسان العرب: ٥٨٨/٦.

(٢) المصدر نفسه: ٥٨٩/٦.

(٣) الإيضاح: ٢٤٢، وينظر: قواعد التحديث: ١٨٤.

(٤) الكفاية: ١٤١.

(٥) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٣٧/٢، وشرح علل الترمذي: ٤٠٧/١.

(٦) الكفاية: ١٤٢.

(٧) الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ١٣٧/٢.

وقال الإمام أحمد (ت ٢٤١هـ): شر الحديث الغرائب التي لا يعمل بها ولا يعتمد عليها(١).

وقال الخطيب (ت ٤٦٣هـ): وأكثر طالبي الحديث في هذا الزمان يغلب على إرادتهم كتب الغريب دون المشهور وسماع المنكر دون المعروف، والاشتغال بما فيه السهو الخطأ من روايات المجروحين والضعفاء، حتى لقد صار الصحيح عند أكثرهم متجنباً والثابت مصروفاً عنه مطروحاً وذلك كله لعدم معرفتهم بأحوال الرواة ومحلهم ونقصان علمهم بالتمييز وهذا خلاف ما كان عليه الأئمة من المحدثين والأعلام من أسلافنا(٢).

(١) الكفاية: ١٤١.

(٢) المصدر نفسه: ١٤٢.

المطلب الثالث:

حد الحديث الغريب عند المحدثين

سأتناول في هذا المبحث مفهوم الغريب باستعراض عبارات المحدثين وكلامهم النظري الذي تناول الحديث الغريب وتعريفاتهم له، كما تسلسلت تاريخياً في هذه الأقوال فأول من تناول الكلام عن الحديث الغريب هو أبو داود (ت ٢٧٥هـ) في رسالته الشهيرة لأهل مكة، حيث قال واصفاً كتابه والأحاديث التي أودعها فيه ، حيث قال: والأحاديث التي وضعتها في كتاب السنن أكثرها مشاهير، وهي عند كل من كتب شيئاً من الحديث إلا أن تمييزها لا يقدر عليه كل الناس والفخر بها إنها مشاهير، فإنه لا يحتج بحديث غريب ولو كان من رواية مالك ويحيي بن سعيد والثقات من أئمة العلم، ولو احتج رجل بحديث غريب وجدت من يطعن فيه[1].

أما الغريب عند الإمام الترمذي (ت ٢٧٩هـ) فقد فصل أنواع الغريب وهذا التفصيل يجلي لنا مفهوم الغريب عند المحدثين.

قال الترمذي: وما ذكرنا في هذا الكتاب حديث غريب، فإن أهل الحديث يستغربون الحديث لمعان، فالترمذي يفسر مصطلح الغريب الذي استخدمه في جامعه، ويبين أن كل حديث وصفه بأنه غريب فلذلك يعود لأحد أسباب توجد في الحديث يستغربها المحدثون، وهذه الأنواع عند الترمذي هي:

النوع الأول: قال: (رُب حديث يكون غريباً لا يروى إلا من وجه واحدٍ)، أي أن هذا المتن لم يرو إلا بوجه واحدٍ، أي سند واحد وهذا السند لم يرو به إلا هذا المتن.

(١) شرح علل الترمذي: ١/٣٤٠.

والنوع الثاني: قال ورب رجل من الأئمة يتحدث بالحديث لا يعرف إلا من حديثه ويشتهر الحديث لكثرة من روى عنه)[١].

قال ابن رجب شارحاً كلام الترمذي أن يكون الإسناد مشهوراً يروى به أحاديث كثيرة لكن هذا المتن لم تصح روايته إلا لهذا السند[٢].

والنوع الثالث: قال (ورب حديث إنما استغرب لزيادة تكون في حديث، وإنما يصح إذا كانت الزيادة ممن يُعتمد على حفظه).

فهذه غرابة في المتن أي يتفرد راو بزيادة في الحديث لا يرويها غيره ممن شاركه الرواية، ومثله بزيادة مالك بزيادة مالك المشهورة في حديث: زكاة الفطر حيث زاد لفظة (من المسلمين)[٣].

قال ابن رجب: هذا أيضاً نوع من الغريب وهو أن يكون الحديث في نفسه مشهوراً لكن يزيد بعض الرواة في متنه زيادة تستغرب)[٤].

بعد ذلك ترى كلاماً للحاكم النسيابوري (ت٤٠٥هـ) في الحديث الغريب فقد خصه بنوع مستقل في كتابه، قال فيه: (وهذا النوع منه معرفة الغريب من الحديث وليس هذا العلم ضد الأول فإنه يشتمل على أنواع شتى) ثم ذكر هذه الأنواع فقال: (فنوعٌ منه غرائب الصحيح...) ومثل له بحديث تفرد به: عبد الواحد بن أيمن[٥] عن

(١) شرح علل الترمذي: ٣٤١/١.
(٢) المصدر نفسه: ٤١٥/١.
(٣) المصدر نفسه ٤١٨/١.
(٤) المصدر نفسه ٤١٩/١.
(٥) عبد الواحد بن أيمن القرشي، أبو القاسم الملكي من صغار التابعين وثقه الذهبي وقال ابن حجر: (لا بأس به) روى له البخاري ومسلم الكاشف: ٦٧١/١، وتقريب التهذيب: ٣٠٧.

أبيه[١] عن جابر ﷺ في قصة حفر الخندق ثم قال: (رواه البخاري في الجامع الصحيح عن خلاد بن يحيى المكي عن عبد الواحد بن أيمن، فهذا حديث صحيح، وقد تفرد به عبد الواحد بن أيمن عن أبيه، وهو من غرائب الصحيح)[٢].

ثم ذكر النوع الثاني، فقال: والنوع الثاني من غريب الحديث غرائب الشيوخ).

ومثل له بحديث الربيع بن سليمان، عن الشافعي، عن مالك عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: (لا يبيع حاضر لبادٍ).

قال الحاكم: هذا حديث غريب لمالك بن أنس عن نافع وهو إمام يجمع حديثه تفرد به عن الشافعي وهو إمام مقدم لا نعلم أحداً حدث به عنه غير الربيع بن سليمان وهو ثقة مأمون[٣].

والنوع الرابع: قال (ورب حديث يروى من أوجه كثيرة وإنما يستغرب لحال الإسناد).

هذه غرابة تقع في السند لأمر ما فالحديث متعدد الطرق مشهور الروايات لكن وقع في سند من أسانيده أمرٌ يستغرب فيحكم بغرابة هذا السند أو هذا الوجه من الحديث، لا بغرابة كل الحديث[٤].

والغريب عند الحافظ ابن منده (ت ٣٩٥هـ) حيث يقول: وأما الغريب من الحديث: كحديث الزهري وقتادة وأشباههما من الأئمة ممن يُجمع حديثهم إذا انفرد الرجل عنهم بالحديث يسمى غريباً وإذا روى عنهم رجلان أو ثلاثة واشتركوا في

(١) أيمن الحبشي المكي، تابعي ثقة، روى له البخاري والنسائي في خصائص الإمام علي ﷺ. التقريب: ٥٦.

(٢) أخرجه البخاري في المغازي، باب: غزوة الخندق، وهي الأحزاب، رقم (٤١٠١).

(٣) معرفة علوم الحديث النوع الرابع والعشرون (٩٥).

(٤) شرح علل الترمذي ٤٣٨/١.

حديث سمي عزيزاً وإذا روى الجماعة عنهم حديثاً سمي مشهوراً وهذا النص يلفت النظر إلى قضية حديثية غاية في الأهمية، وهي مدار الإسناد حيث ربط الغرابة والشهرة والعزة بما كان عن مرار الحديث لا مطلقاً إذا فالغريب –بحسب كلام ابن منده– مخصوص بما كان عن مثل هؤلاء الأئمة من التابعين، أما التفرد عمن لم يشتهر فابن منده إذا: لا يرى أن الغريب هو مطلق التفرد كما ذهب إليه كثير من علماء المصطلح(١).

فالحديث لم يستغرب من حديث نافع أي لكونه هو الذي رواه لتعدد من روى الحديث عنه، وإنما استغراب من أن يكون مالك قد رواه وهو ممن يجمع حديثه، ويكثر الرواة عنه ومع ذلك لم يروه عنه إلا الشافعي ولم يروه عن الشافعي إلا الربيع فهذا التفرد المتسلسل عن مالك حتى الربيع هو المستغرب إذاً أين هم أصحاب مالك، وأين هم أصحاب الشافعي. ثم ذكر النوع الثالث فقال: والنوع الثالث من غريب الحديث غرائب المتون ....

وذكر مثالا له حديث: (إن هذا الدين متين فأوغل فيه برفق ولا تبغض إلى نفسك عباد الله، فإن المنبت لا أرضاً قطع ولا ظهراً أبقى).

وهو من رواية خلاد بن يحيى، عن أبي عقيل يحيى بن المتوكل عن محمد بن سوقة عن ابن المنكدر عن جابر ﷺ(٢).

قال الحاكم: هذا حديث غريب الإسناد والمتن فكل ما روى فيه فهو الخلاف على محمد بن سوقه(٣). والغريب عند الحافظ الميانشي (ت ٥٨١هـ) حيث قال:

(١) مقدمه أطراف الغرائب والأفراد: ٥٣/١.

(٢) قال الهيثمي في مجمع الزوائد: ٦٢/١، وأخرج الإمام أحمد في المسند: ٧٧/١١–٧٨، رقم (١٢٩٨٧).

(٣) معرفة علوم الحديث، النوع الرابع والعشرون: ٩٦.

(وأما الغريب فهو ما شذ طريقه ولم يُعرف راويه بكثرة الرواية) يفسر الميانشي الغريب بشذوذ من لم يعرف بكثرة الرواية اي كان من المقلين[١].

وأما الغريب عند الحافظ ابن الصلاح (ت ٦٤٣هـ)، حيث قال: الحديث الذي يتفرد به بعض به الرواة يوصف بالغريب[٢]. أما الحافظ الذهبي (ت ٧٤٨هـ)، فقد قال في الغريب فهؤلاء الحفاظ الثقات، إذا انفرد الرجل منهم من التابعين فحديثه صحيح وإن كان من الأتباع قيل: صحيح غريب فرد ويندر تفردهم[٣].

وأما الغريب عند الحافظ ابن حجر (ت ٨٥٢هـ): (فهو ما يتفرد بروايته شخص واحد في أي موضع وقع التفرد به من السند). فالغريب عند ابن حجر يساوي الحديث الفرد تماماً، فهما مترادفان لا فرق بينهما إلا في أكثر الاستعمال عند المحدثين[٤].

(١) ما لا يسع المحدث جهله: ٢٧٢.

(٢) علوم الحديث لابن الصلاح: ٢٧٠.

(٣) الموقظة: ٧٧.

(٤) شرح النخبة: ٤٧.

المطلب الرابع:

أنواع الغريب وصوره

أولهما: الغريب المطلق:

وهو أكثر ما يطلق عليه مصطلح الفرد، وهو الحديث الذي لا يعرف عن النبي محمد ﷺ إلا بإسناد واحد كحديث: (إنما الأعمال بالنيات) فإنه لا يعرف له إسناد إلا عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

وثانيهما: الغريب النسبي:

وهو الحديث الذي علم مخرجه عن النبي ﷺ من أكثر من وجه، كحديث يرويه أبو هريرة وابن عمر لكنه لم يعرف عن ابن عمر إلا من رواية نافع مولاه، فهو من أفراد نافع عن ابن عمر.

والتفرد وقع منه إنما وقع بالنسبة لابن عمر لا مطلقاً ويقولون فيه: تفرد به فلان عن فلان مثاله: ما رواه عيسى بن موسى غنجار عن أبي حمزة السكري الأعمش عن أبي أيوب السختياني عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة قال: قال النبي ﷺ: (لا تسموا العنب الكرم).

قال الطبراني: لم يروا هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو حمزة السكري واسمه محمد بن ميمون، تفرد به الغنجار ولم يسند الأعمش عن أيوب حديثاً غير هذا[١] .

وللغرابة صور فمنها:

١- ماتفرد به راوٍ واحد مطلقاً أو عن شيخ معين وهو الأكثر في رواية الحديث.

٢- ما تفرد به أهل بلد دون غيرهم فيقال: هذا حديث تفرد به أهل الشام مثلاً حيث لم تقع روايته لغيرهم ولم يعرف إلا من جهتهم.

(١) تحرير علوم الحديث: ٤٨/١.

وذلك كتفرد الشاميين برواية حديث أبي ذر الغفاري عن النبي محمد ﷺ فيما يرويه عن الله تبارك وتعالى أنه قال: (يا عبادي إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته محرماً فلا تظالموا)[١].

٣- ما تفرد به أهل البلد عن أهل بلد آخر وليس هو عند أهل البلد الآخر أصلاً.

مثاله: ما تفرد بروايته من الثقات عبدالله بن المبارك أخبرنا محمد بن سوقه عن عبدالله بن دينار عن ابن عمر أن عمر بن الخطاب خطب بالجابية فقال: قام فينا رسول الله ﷺ مقامي فيكم فقال: (استوصوا بأصحابي خيراً ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم يفشوا الكذب حتى أن الرجل ليبتدي بالشهادة قبل أن يسألها فمن أراد منكم بحبحة الجنة فليلزم الجماعة، فإن الشيطان مع الواحد وهو من الاثنين أبعد لا يخلون أحدكم بامرأة فإن الشيطان ثالثهما ومن سرته وسائته سيئته فهو مؤمن)[٢].

قال الحاكم: هذا الحديث من إفراد الخراسانيين عن الكوفيين، وأن عبد الله بن المبارك إمام أهل خراسان وهذا يعد في إفراده عن محمد بن سوقه وهو كوفي[٣].

قلت: وخلاصة القول إن الحاكم هو الذي ميز الغريب عن الأفراد وجعل لكل منهما نوعاً مستقلاً وكل تقسيم لا ينطبق على الآخر وبذلك فصل القول في موضوع الحديث تفصيلاً جليلاً.

(١) صحيح مسلم: برقم (٢٥٧٧).

(٢) أخرجه ابن المبارك في مسنده برقم (٢٤١)، ومن طريقه أحمد برقم (١١٤)، والطحاوي في شرح المعاني: ١٥٠/٤-١٥١، وابن حبان: ٢٣٩/١٦ برقم (٧٢٥٤)، والحاكم في المستدرك ١١٣/١-١١٤ برقم (٣٨٧).

(٣) تحرير علوم الحديث: ٥٢/١.

ثبت المصادر والمراجع

* بعد القرآن الكريم

١- **الاقتراح في بيان الاصطلاح:** لابن دقيق العيد، دار الكتب العلمية، بيروت ١٤٠٦هـ-١٩٨٦م.

٢- **الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع:** للخطيب البغدادي، تحقيق د. محمد عجاج الخطيب، مؤسسة، بيروت، ط٤، ١٤١٧هـ-١٩٩٦م.

٣- **القاموس المحيط:** لمجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الفيروز أبادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤- **الكفاية في علم الرواية:** للخطيب البغدادي، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ١٤٠٩هـ-١٩٨٨م.

٥- **الإيضاح في علوم الحديث والاصطلاح:** أ.د. مصطفى سعيد الخن ود. بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، بيروت، ط٣، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

٦- **الإرشاد في معرفة علماء الحديث:** للخليل بن عبد الله بن أحمد الخليلي القزويني، تحقيق د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٠٩هـ.

٧- **الإمام الترمذي والموازنة بين جامعه والصحيحين:** للدكتور نور الدين عتر، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٢، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.

٨- **الإحكام في أصول الأحكام:** لابن حزم الأندلسي (ت ٤٥٦هـ)، قدم له الدكتور إحسان عباس، منشورات دار الأفق الجديدة، بيروت، ط١، ١٤٠٠هـ-١٩٨٠م.

٩- **الموازنة بين المتقدمين والمتأخرين:** للدكتور حمزة المليباري، تحقيق نور الدين عتر، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م.

١٠-**الموقظة في علم مصطلح الحديث:** للذهبي، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة، وأعتنى به سلمان عبد الفتاح أبو غدة مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب، ط١٤٢٠هـ.

١١-**أثر علل الحديث في اختلاف الفقهاء:** للدكتور ماهر ياسين الفحل، دار عمار، الأردن، ط١، ١٤٢٠هـ-٢٠٠٠م.

١٢-**أطراف الغرائب والأفراد:** لأبي الفضل محمد بن طاهر المقدسي، تحقيق محمود محمد محمود حسن نصار والسيد يوسف، دار الكتب العلمية بيروت، ط١٤١٩هـ-١٩٩٨م.

١٣-**تحرير علوم الحديث:** لعبد الله بن يوسف الجديع، مؤسسة الريان، بيروت، ط١، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

١٤-**تحقيق المسح على الجوربين والنعلين:** لمحمد جمال الدين القاسمي (ت١٣٣٢هـ).

١٥-**تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي:** للسيوطي، تحقيق د. بديع السيد اللحام، دار الكلم الطيب، دمشق -بيروت، ط، ١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م .

١٦-**تقريب النواوي بشرح تدريب الراوي:** لعبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ) حققه أبو قتيبة نظر محمد، الناشر دار طيبة.

١٧-**توضيح الأفكار لمعاني تنقيح الأنظار:** لمحمد بن إسماعيل الأمير الصنعاني تحقيق، صلاح بن محمد بن عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ-١٩٩٧م.

١٨-**رسالة أبي داود لأهل مكة**، ثلاث رسائل في علوم الحديث.

١٩-**شرح علل الترمذي:** للإمام العالم الناقد زين الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن أحمد البغدادي، تحقيق د. همام عبد الرحيم سعيد، الناشر، مكتبة المنارة الزرقاء، الأردن، ١٤٠٧هـ-١٩٨٧م.

٢٠-**صحيح مسلم**، دار الفيحاء، دمشق، دار السلام، الرياض، ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م.

٢١-**فتح الباري شرح صحيح البخاري:** لابن حجر العسقلاني، دار السلام الرياض ودار الفيحاء، دمشق، ط١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٢٢-**فتح المغيث بشرح ألفية الحديث:** للسخاوي، تحقيق الشيخ -علي حسين علي، مكتبة السنة، القاهرة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٣م.

٢٣-**لسان العرب:** لابن منظور، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٢٤-**مالا يسع المحدث جهله:** للميانشي أبو حفص عمر بن عبد المجيد.

٢٥-**مجمع الزوائد ومنبع الفوائد:** للهيثمي، دار الريان، القاهرة، بيروت ١٤٠٧هـ.

٢٦-**معرفة علوم الحديث:** لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري، الناشر دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١٣٩٧هـ-١٩٧٧م.

٢٧-**مقدمة ابن الصلاح أو معرفة أنواع علوم الحديث:** لعثمان بن عبدالرحمن أبي عمرو تقي الدين (ت٦٤٣هـ) تحقيق: نور الدين عتر، الناشر -دار الفكر سوريا، ودار الفكر المعاصر، بيروت.

٢٨-**مقدمة اطراف الغرائب والإفراد** لابن منده.

٢٩-**نزهة النظر:** لابن حجر العسقلاني، تحقيق نور الدين عتر، دار الخير، ١٤١٤هـ-١٩٩٣م.